

ورقة سياسات (2026)

إرهاق السلام وتآكل المعنى: إعادة التفكير في معنى
السلام في ضوء الصمود الفلسطيني

نور صالحة

4	الملخص
7	Abstract
8	المقدمة
10	المنهجية
11	الإطار المفاهيمي
12	تقويض الثقة
13	التمويل
15	العنف الاستيطاني وإعادة تعريف السلام من الأسفل
16	الصمود كإعادة تعريف للسلام من الأسفل
17	المجتمع المدني وتعزيز الصمود الفلسطيني
18	بدائل السياسات: من الحلول النقدية إلى نماذج بديلة قابلة للتطبيق
18	البديل الأول: من "التشاور الرمزي" إلى "صنع القرار التشاركي"
19	البديل الثاني: من "تمويل المشاريع" إلى "التمويل المؤسسي طويل الأمد"
19	البديل الثالث: من "التبعية لجهة مانحة واحدة" إلى "تنويع مصادر التمويل والاستقلالية المالية"
20	البديل الرابع: من "تركيز التمويل في المركز" إلى "إعادة التوزيع نحو المؤسسات القاعدية"
20	البديل الخامس: من "المنطق الإسقاطي" إلى "التصميم المشترك للحلول"
21	التوصيات: نحو إعادة تعريف السلام كصمود
21	أولاً: للجهات المانحة
22	ثانياً: لصناع السياسات
23	ثالثاً: للمجتمع المدني
23	رابعاً: للمجتمع الدولي والجهات الضاغطة
24	المراجع
25	قائمة المقابلات

بيانات التواصل:

البريد الإلكتروني: owdaa.m@gmail.com | رقم الهاتف: +972595826798

ما زالت الورقة بحاجة إلى جولة تحريرية نهائية قبل اعتمادها. تم إدخال تحسينات ، لكن العديد من التعليقات الجوهرية لم تعالج بالكامل، خصوصاً ما يتعلق بالمنهجية، توثيق المقابلات، تعميق التوصيات، تحليل المخاطر، مؤشرات النجاح، وتنظيف النص من الجمل المكسورة أو الملاحظات التحريرية الداخلية. يرجى مراجعة التعليقات المتبقية ومعالجتها بصورة منهجية، ثم تقديم نسخة نظيفة بعد قبول/رفض التغييرات المتوقعة وحل جميع التعليقات. ما زالت الورقة بحاجة لتعديلات جوهرية

مقدمة إلى: مؤسسة ACT لحل النزاعات

تاريخ التقديم: المسودة الأولى: 1 أبريل / نيسان 2026

تشهد الحالة الفلسطينية تراجعًا متزايدًا في الثقة بمسارات السلام التقليدية، في ظل استمرار التوسع الاستيطاني والعنف اليومي وذلك رغم عقود من المفاوضات والتدخلات الدولية، فيما أدى هذا الواقع إلى تصاعد ما تسميه الورقة «إرهاق السلام»، أي فقدان الثقة بقدرة عمليات السلام على إحداث تغيير ملموس في حياة الفلسطينيين في الوقت الذي يعكس فيه هذا الإرهاق اتساع الفجوة بين الخطاب السياساتي وتجربة الناس اليومية ورغم أن الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة¹ (SDG16) يركز على بناء مجتمعات سلمية ومؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، فإن تطبيق مقاربات السلام في الحالة الفلسطينية ركّز بدرجة كبيرة على الجوانب الإدارية والتنموية دون معالجة واقع الاحتلال والعنف الاستيطاني المستمر في الوقت الذي أسهمت فيه سياسات السلام في إعادة تأطيره ضمن مقاربة اقتصادية-تنموية منفصلة عن الحقوق السياسية والتجربة المعيشية للفلسطينيين وهو ما عمّق تراجع الثقة بمسارات السلام وأضعف قدرتها على اكتساب شرعية اجتماعية

تهدف الورقة إلى تقديم تحليل نقدي لمفهوم «إرهاق السلام» و«تآكل المعنى» في الحالة الفلسطينية، وتجادل الورقة بأن أزمة السلام لا تكمن فقط في تعثر المفاوضات، بل في فقدان السلام لصلته بحياة الناس اليومية واحتياجاتهم تحت الاحتلال. فمنذ عقود، جرى التعامل مع السلام بوصفه مسارًا تفاوضيًا مغلقًا تقوده النخب السياسية والجهات الدولية، في حين بقيت التجربة اليومية للفلسطينيين، بما تتضمنه من عنف استيطاني وقيود معيشية وانعدام للأمان، خارج هذا المسار، الأمر الذي نتج عنه تحويل السلام كفكرة من مشروع سياسي إلى ممارسة تقنية متكررة فاقدة للمعنى والأثر المجتمعي

في مقابل هذا الانسداد السياسي، تُبرز الورقة دور المجتمع المدني الفلسطيني كجهة فاعلة تعيد تعريف السلام كعملية فلسطينية بحتة عبر تعزيز صمود الناس على أراضيهم. فالصمود، كما توضح الورقة، ليس مجرد رد فعل على «إرهاق السلام» و«تآكل معناه»، بل هو إعادة تعريف للسلام ذاته عبر قدرة الأفراد والمجتمعات على العيش بكرامة، العمل، اتخاذ القرار، وحماية العائلة، رغم القيود والتهديدات الإسرائيلية وما يتصل بهما من عنف المستوطنين، غير أن هذا الدور يواجه إشكاليات بنيوية تتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالمولين الدوليين، إذ تسود آليات تمويل مشروطة، ونماذج جاهزة مستوردة، وهياكل سلطة غير متكافئة تهتمش المؤسسات القاعدية الأقدر على فهم آليات الصمود وتعزيزها بناءً على ذلك، تقدم الورقة بدائل سياساتية وتوصيات عملية موجهة إلى أربع جهات رئيسية. فهي تدعو الجهات المانحة إلى اعتماد نماذج تمويل طويلة الأمد وأكثر مرونة ترتبط

باحتياجات الناس في مناطقهم الجغرافية بدلاً التركيز على المشاريع قصيرة الأجل. كما توصي صنّاع السياسات بتطوير مقاربات تشاركية وإدماج مؤشرات نوعية تقيس أثر التدخلات على الصمود اليومي والثقة المجتمعية، في ذات السياق تدعو الورقة في تمويل برامجهم وتنويع مصادر التمويل بما يدعم استقلالياتها واستدامتها، أما على المستوى الدولي، فتدعو إلى تعزيز آليات المساءلة والحماية للمدنيين الفلسطينيين، خصوصًا في المناطق المصنفة «ج»، وربط التدخلات الدولية بالواقع اليومي واحتياجات المجتمعات المتضررة. تخلص الورقة إلى أن ظاهرة «إرهاق السلام» في الحالة الفلسطينية تعكس الحاجة إلى إعادة النظر في كيفية تعريف السلام ومقارباته في سياق السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على الحياة اليومية الفلسطينية. وتوضح الورقة أن التركيز على المسارات التفاوضية والمؤسسية، دون الارتباط بالتجربة اليومية للفلسطينيين، أسهم في وصم السلام كآلية لإدارة الاحتلال لا كمسار نحو بناء الدولة الفلسطينية

وفي هذا السياق، تقترح الورقة فهم السلام بوصفه عملية ترتبط بتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، وحماية سبل العيش، وتوسيع المشاركة المحلية في تحديد الأولويات وصنع القرار. كما تشير إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف السادس عشر، يتطلب مقاربات أكثر ارتباطًا بالواقع الاجتماعي والسياسي الذي يعيشه الفلسطينيون تحت الاحتلال

1. Timothy Donais, Alistair D. Edgar, and Kirsten Van Houten, eds., Sustainable Development Goal 16 and the Global Governance of Violence: Critical Reflections on the Uncertain Future of Peace (Abingdon: Routledge, 2024).

Abstract

Extended conflict contexts are witnessing an increasing transformation in the nature of peace processes, as these processes are no longer seen as pathways capable of bringing about tangible change. Rather, in many cases, they produce a state of “peace fatigue” among communities living in conflict contexts, a condition that, in the Palestinian case, takes on the characteristic of the conflict being not merely a political struggle but an occupation practiced through settlement expansion and daily violence. This fatigue reflects declining confidence in the viability of peace initiatives, resulting from the repetition of interventions without achieving sustainable outcomes, in addition to the widening gap between policy discourse and people’s daily experience. While international peace literature, particularly Sustainable Development Goal 16 (SDG 16), bets on building just societies and strong institutions as a condition for sustainable peace, the Palestinian case reveals a structural gap between this discourse and lived reality, where peace is forcibly reframed within a de-sovereignized economic-developmental framework that empties the Palestinian cause of its rights-based and political content.

The paper aims to present a critical analysis of the concepts of “peace fatigue” and “erosion of meaning” in the Palestinian case, based on the hypothesis that the crisis of peace lies not only in the stalemate of negotiations but in peace’s loss of its social legitimacy due to its detachment from people’s experiences and needs.

In contrast to this political deadlock, the paper highlights the role of Palestinian civil society as an actor that does not await a peace coming from elite negotiations but works to produce meaning for peace from below through projects that enable the most marginalized groups to remain steadfast on their land. Resilience (*sumud*), as the paper demonstrates, is not merely a reaction to “peace fatigue” and the “erosion of its meaning,” but rather a redefinition of peace itself through the ability of individuals and communities to live with dignity, work, make decisions, and protect their families, despite constraints and threats. However, this role faces structural problems related to the relationship between civil society and international donors, as conditional financing mechanisms, imported ready-made models, and unequal power structures prevail, marginalizing grassroots institutions that are most capable of understanding and enhancing the mechanisms of resilience.

Based on this analysis, the paper offers policy alternatives and practical recommen-

dations directed to four parties: donors (five alternatives that redefine the financing relationship), policymakers (participatory approaches and qualitative indicators), civil society (empowering marginalized groups and diversifying funding), and the international community (accountability and protection mechanisms for civilians in Area C).

The paper concludes that peace fatigue is not the end of the road, but rather the beginning of rethinking the meaning of peace itself—from a closed elitist discourse that produces fatigue, to a daily resilience practiced on the ground. Peace is not achieved through agreements managed in closed halls, but through empowering communities living under occupation to remain on their land with dignity. This redefines Sustainable Development Goal 16 itself from an institutional framework to a daily social practice that enhances people’s capacity for resilience.

على مدى ثلاثة عقود من «عملية السلام»، لم تقترب المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من تحقيق العدالة بقدر ما أعادت إنتاج الاحتلال بأشكال جديدة، وباتت القضية تُقدّم ضمن مقاربات إغائية وتنموية أكثر من كونها قضية تحرر وطني. وإذا كانت أدبيات السلام الدولية، ولا سيما الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (SDG 16)، تراهن على بناء مجتمعات عادلة ومؤسسات قوية كشرط للسلام المستدام، فإن الحالة الفلسطينية تكشف فجوة بنيوية بين هذا الخطاب والواقع المعيشي والتي تربط السلام ببناء المؤسسات والتنمية دون معالجة واقع الاحتلال، ففي سياقات النزاعات الممتدة، لا تقتصر التحولات على نتائج العمليات السياسية، بل تمتد لتطال تعريف «السلام» ذاته وطبيعة إدراكه اجتماعيًا. وهو ما يصطدم في فلسطين بواقع يُفرغ السلام من مضمونه الحقوقي والسياسي، ويُعيد تأطيره قسرًا ضمن إطار اقتصادي-تنموي منزوع السيادة

تُنتج هذه المفارقة البنيوية ظاهرتين متلازمتين تشكلان محور إشكالية هذه الورقة: الأولى «إرهاق السلام»، أي الشعور المتراكم بأن مسارات السلام التقليدية لم تعد قادرة على إنتاج أي تحول نوعي في واقع الاحتلال، بل تحولت إلى طقوس روتينية تكرر الجمود وتُبقي الفلسطينيين في حالة انتظار دائم دون أفق، أما الثانية بـ «تآكل المعنى»، أي فقدان السلام لشرعيته الاجتماعية عندما تحول لخطاب رسمي منفصل عن تجارب الناس اليومية التي تعيش تحت الاحتلال. خلال ذلك، لم يعد «السلام» يجسد الحق الفلسطيني، بل تحول إلى مؤتمرات صحفية، اتفاقيات تطبيع ومشاريع تنمية تُدار بمعزل عن العنف المستمر للمستوطنين وجيش الاحتلال، وهاتان الظاهرتان لا تجسدان مجرد نتائج لفشل مستمر في العملية التفاوضية، بل تعكسان تحولًا بنيويًا أعمق في طبيعة السلام ذاته؛ من مشروع سياسي تقوم فلسفته على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى ممارسة روتينية تقنية فاقدة للمعنى، تستمر كخطاب رسمي دون أن تترسخ كتجربة اجتماعية

يرتبط ذلك بطبيعة المقاربات المعتمدة في بناء السلام، إذ تشير الأدبيات النقدية، وأهمها كتابات Oliver P. Richmond، إلى أن نماذج السلام المعاصرة تعاني من خلل بنيوي يتمثل في انفصالها عن القاعدة الاجتماعية التي يُفترض أن تخدمها، إذ تُصاغ وتُطبّق كعمليات فوقية تبدو بالنسبة للمجتمعات الخاضعة للاحتلال «مفارقة في الفرض، وربما حتى استعمارية، وغير ممثلة للتصورات المحلية والسياقية للسلام»² وفي هذا السياق، لا يفشل السلام فقط في تحقيق نتائجه، بل يفشل في أن يكون معبرًا عن الناس، وهو ما يؤدي إلى تآكل معناه الاجتماعي وفقدان شرعيته بصورة تدريجية. يتقاطع هذا الطرح مع أدبيات «السلام الهجين» والذي يشير إلى تداخل الأدوار بين الفاعلين الدوليين والمحليين في

تشكيل مسارات السلام.³ غير أن هذا التفاعل لا يحدث بشكل متوازن، إذ تؤدي هيمنة الأطر الدولية إلى إنتاج مسارات سلام يغلب عليها الطابع الدولي والنخبوي على حساب المشاركة المحلية الفعلية. وفي الحالة الفلسطينية صيغ السلام ضمن أطر سياسية ودولية ضيقة، احتكرتها جهات دولية ونخب سياسية، بما يشمل الدول المانحة والمنظمات الدولية، إلى جانب القيادات الرسمية وصنّاع القرار المحليين، وفي المقابل، غابت المشاركة الفعلية للفلسطينيين الذين يعيشون العنف بشكل يومي عن صياغة هذا المسار وتحديد أولوياته أدى ذلك إلى تعميق الفجوة بين السلام كمشروع مؤسسي تفاوضي يُدار في قاعات مغلقة بين النخب السياسية والجهات المانحة، وبين السلام كتجربة فلسطينية بحته تُمارس يوميًا على الأرض من خلال تعزيز قدرة الناس على الصمود في مواجهة الاستيطان والعنف، وهذا هو التعريف الذي طرحه د. تحدث عنه د. رامي (خ) بالاستناد على الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بكونه: «تعزيز قدرة الناس في الصمود على أرضها»⁴.

انطلاقًا من ذلك، تطرح هذه الورقة بأن أزمة السلام في الحالة الفلسطينية لا ترتبط بتعثر المفاوضات أو محدودية نتائجها، بل أيضًا بإعادة تعريف السلام كعملية فلسطينية مرتبطة بتعزيز صمود الناس على الأرض، وفي هذا السياق، تطرح الورقة مفهوم «إرهاق السلام» بوصفه تعبيرًا عن هذا الانفصال بين الخطاب المؤسسي للسلام وتجارب الفلسطينيين اليومية في ظل استمرار السيطرة والعنف والاستيطان

ولفهم هذه التحولات وتحليل العلاقة بين مسارات السلام الرسمية والتجربة اليومية للفلسطينيين، تعتمد الورقة منهجًا نوعيًا-تحليليًا يجمع بين الأدبيات النقدية، والبيانات الدولية، والمقابلات الميدانية مع فاعلين محليين في عدة مناطق فلسطينية

المنهجية

تعتمد هذه الورقة منهجًا نوعيًا-تحليليًا يهدف إلى دراسة ظاهرتي «إرهاق السلام» و«تآكل المعنى» ومن خلال الربط بين الأدبيات النقدية لدراسات السلام والتجربة الاجتماعية اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال فإن الورقة تستند إلى ثلاثة مصادر رئيسية

أولًا، الأدبيات النظرية والنقدية المرتبطة بدراسات السلام وبناء السلام، خاصة أعمال Oliver P. Richmond وSéverine Autesserre وRoger Mac Ginty، إضافة إلى الأدبيات المرتبطة بالمحلية، والصمود، ونقد التدخلات الدولية في سياقات النزاعات الممتدة

ثانيًا، البيانات الكمية والتقارير الدولية، بما يشمل تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وبيانات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

3. Roger Mac Ginty, «Hybrid peace: The interaction between top-down and bottom-up peace», Security Dialogue, vol. 41, no. 4 (2010).

4. رامي (خ) (خبير اقتصادي)، مقابلة شخصية، رام الله، 24 مارس 2026.

2. Oliver P. Richmond, A Post-Liberal Peace (London: Routledge, 2011) 13.

(PCPSR)، إلى جانب تقارير دولية مرتبطة ببناء السلام والمجتمع المدني

ثالثًا، مقابلات نوعية شبه مهيكلية أُجريت مع مجموعة من الفاعلين المحليين خلال عام 2026، شملت باحثين، وناشطين في المجتمع المدني، وخبراء اقتصاديين، ومزارعين، ونساء مستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي في مناطق رام الله، والخليل، والأغوار، ومسافر يطا. وتم اختيار العينة بطريقة قصدية بهدف تمثيل فئات مرتبطة مباشرة بقضايا الصمود، والتنمية، وتجربة العيش تحت الاحتلال

استُخدمت بعض الأسماء المستعارة حفاظًا على خصوصية المشاركين وسلامتهم، نظرًا لحساسية الحديث عن مفهوم السلام في السياق الفلسطيني وارتباطه في الوعي العام بالمسار التفاوضي، فيما أشار بعض المشاركين إلى تخوفهم من إعادة تقديم أقوالهم أو تأويلها ضمن إطار سياساتي قد يُفهم بوصفه تبنّيًا لخطاب سياسي معين

تعتمد الورقة على إطار مفاهيمي يعرّف مفاهيم إرهاب السلام وتآكل المعنى والصمود، ثم تناقش تجليات هذه الظواهر في الحالة الفلسطينية، قبل أن تعرض بدائل سياسية وتوصيات عملية مرتبطة بإعادة تعريف السلام بوصفه عملية فلسطينية مرتبطة بالصمود اليومي

الإطار المفاهيمي

يُتكرس فهم السلام من خلال عدة إشكاليات أولها بوصفه عملية سياسية،⁵ إذ لطالما أديرت هذه العملية ضمن دوائر مغلقة، بعيدًا عن معرفة ماهيته في المجال العام، وهو ما نتج عنه تحولًا في النقاش بين الفلسطينيين من مضمون السلام ومساراته إلى نقده كعملية تجري في «الخفاء». بناءً على ذلك، تشكلت حالة مركبة جمعت بين القلق واللامبالاة؛ إذ ارتبط القلق بإدراك أن قضايا جوهرية تتعلق بحياة الناس تُناقش وتُفاوض دون وضوح في مضمونها أو أهدافها، في حين نشأت حالة من اللامبالاة نتيجة تكرار هذه المسارات دون نتائج ملموسة، وهو ما نتج عنه حالة من تراجع الثقة بمسارات السلام، خاصة بين فئة الشباب/ات الفلسطينيين، الذين لم يعودوا يرون فيها أفقًا قابلاً للتحقق بل تدويلًا للاحتلال، الأمر الذي يتجسد من خلاله معنى تآكل المعنى للسلام، إذ يستمر السلام كخطاب رسمي، لكنه يفقد حضوره وتأثيره في الحياة الفلسطينية

ثانيهما، تظهر الأدبيات النقدية للسلام ما يُعرف بـ «صناعة السلام»، إذ تطرح Séverine Autesserre أن السلام المستدام لا يتحقق عبر التدخلات الدولية واسعة النطاق، بل من خلال مبادرات محلية تنبع من المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال وتستجيب لاحتياجاتها وسياقاتها.⁶ وهو ما يوضح الفجوة بين تدخلات السلام بطابعها الدولي وبين قدرتها على

الانطلاق من احتياجات المجتمعات المحلية وإشراكها في تعريف أولويات السلام والصمود، أما ثالثهما فتتمد إشكالية مسارات السلام نحو طبيعة الخطاب والممارسة التي تحكمها، إذ يشير تقرير بعنوان "Localisation in peacebuilding: From rhetoric to reality" إلى أن مفهوم «المحلية» في سياسات السلام غالبًا ما يُستخدم بوصفه إطارًا خطابيًا، دون أن يُترجم إلى تغييرات حقيقية في بنية السلطة أو في آليات اتخاذ القرار.⁷ وهو ما يعكس مفارقة أساسية، إذ يُستحضر الفاعلون المحليون في خطاب السلام بوصفهم عناصر مركزية، في حين يُعاد إنتاج تهميشهم في الممارسة.

يذهب الإطار المفاهيمي نحو مفاهيم متداولة يمكن من خلالها فهم السياق الفلسطيني بصورة أعمق عبر (تقويض الثقة، التمويل) وذلك كمفاهيم أنتجت حالة من إرهاب السلام الذي أدى إلى تآكل معناه ليس على المستوى السياسي فحسب وإنما على المستوى الاجتماعي

تقويض الثقة

أسهم الانفصال بين مسارات السلام الرسمية والواقع الاجتماعي في تراجع الثقة داخل المجتمع الفلسطيني، بوصفه أحد أبرز مظاهر إرهاب السلام وتآكل معناه الاجتماعي، وفي سياقات النزاعات الممتدة، تشير بعض الأدبيات، كما في الحالة القبرصية، إلى أن الثقة تُعد من أبرز ضحايا النزاع، سواء بين الأفراد أو بين المجتمع والسلطات،⁸ وفي الوقت الذي يُظهر فيه هذا التحليل تراجع الثقة بقدرة مسارات السلام على إحداث تغيير ملموس في حياة الفلسطينيين، فإن استمرار الاحتلال والعنف الاستيطاني تحتم علينا النظر للسلام كعملية فلسطينية مرتبطة بالواقع اليومي من خلال ما يتحدث به د. رامي (خ) بـ "تعزيز قدرة الناس في الصمود على أرضها".⁹ هذا الطرح يضع أمامنا تعريف السلام من كونه اتفاقًا سياسيًا يُفرض من الأعلى، إلى كونه عملية يومية تُخلق من الأسفل، إذ يصبح الحفاظ على الوجود على الأرض تحت الاحتلال هو التعبير الأكثر واقعية عن السلام الفلسطيني

ولكن من الأهمية الإشارة، إلى أن هذا التصور النظري وانعكاساته العملية تفترض وجود مشاركة فعلية، لا شكلية، للفاعلين المحليين والمجتمع المدني بعلاقاتهم مع القوى الدولية، وهو ما دفع الأدبيات النقدية إلى الكشف عن حدود هذه المقاربة في التطبيق، ففي تقرير Localisation in peacebuilding: From rhetoric to reality، تحدث التقرير عن وجود فجوة متزايدة بين الخطاب والممارسة في سياسات بناء السلام، إذ أوضح التقرير أن الخطاب حول «المحلية» تعرض لانتقادات لكونه شكليًا واستعراضيًا، تقوده توجهات خارجية

7. International Alert, Practical approaches to localisation in peacebuilding (London: International Alert, 2024), 3.

8. Ibid., 6.

9. رامي (خ)، مرجع سبق ذكره، مقابل شخصية.

5. Interpeace, Peace is a process: Annual report 2007-2008 (Geneva: Interpeace, 2008), 6.

6. Séverine Autesserre, The Frontlines of Peace: An Insider's Guide to Changing the World (Oxford: Oxford University Press, 2021).

أكثر من كونه استجابة لاحتياجات وأولويات الفاعلين المحليين.¹⁰ تكمن أهمية هذا الطرح في الكشف عن التحديات ذات العلاقة بإعادة بناء الثقة بين الفاعلين المحليين والدوليين، وذلك في ظل تآكل الثقة بمسارات السلام التفاوضية. ففي سياقات مثل البوسنة وكوسوفو والعراق وأفغانستان ودارفور كانت برامج الاستقرار وإعادة الإعمار -نظريًا- تعتمد بدرجة كبيرة على انخراط الفاعلين المحليين، ولكن ما يطرحه Charles Haselock في تقريره Local Ownership in Peacebuilding and Stabilization: What Does It Mean and Why Does It Matter? «بأن أكثر برامج الاستقرار وإعادة الإعمار فاعلية هي تلك التي شارك فيها الفاعلون المحليون والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ويملكونه»¹¹ ومع ذلك، تجسد الانخراط المحلي بوصفه تحديًا بنيويًا، إذ غالبًا ما بقي إشراك الفاعلين المحليين الفلسطينيين محدودًا أو شكليًا، دون أن يمتد إلى التأثير الفعلي في تصميم السياسات أو تحديد أولوياتها. وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية الربط بين المستويات المختلفة لعملية السلام بوصفه مدخلًا لمعالجة هذا الانفصال، وهو ما تشير له OECD بكونه يظل تحديًا¹² إذ غالبًا ما يتم الحديث عن إشراك الفاعلين المحليين دون تمكينهم الفعلي من التأثير في تصميم وتنفيذ عمليات السلام، الأمر الذي نتج عنه خلق فجوة أخرى بين السلام كمشروع مؤسسي والتجربة الاجتماعية اليومية، بعد أن تشكلت الفجوة الأولى بكون السلام مشروع سياسي منفصل عن الحياة الاجتماعية

التمويل

يرتبط نقاش التمويل في هذه الورقة بمفهوم إرهاب السلام، إذ أن تكرار التدخلات والمشاريع قصيرة الأمد دون تحقيق أثر مستدام أسهم في تعميق الفجوة بين الخطاب التمويل واستدامته، إذ لا تقتصر إشكالية التمويل على حجمه أو استمراريته فقط، بل تمتد إلى طبيعة تصميمه وآليات توزيعه، ومدى قدرته على دعم الصمود وبناء أثر طويل الأمد داخل المواقع التي تعمل بها هذه المشاريع، وبناءً على ذلك، لا يعكس تعثر هذه المشاريع غياب الجهود أو نقصها، بقدر ما يعكس اختلالًا بنيويًا في تصميمها، إذ يؤدي التعامل مع السلام ضمن منطق المشاريع قصيرة الأمد إلى تكرار التدخلات دون تحقيق أثر مستدام وهو ما يغذي حالة إرهاب السلام ويعمّق تآكل معناه الاجتماعي.. وفي هذا السياق تُعد مسألة تنوع مصادر التمويل من القضايا الجوهرية التي تحدد قدرة المجتمع المدني على الحفاظ على استقلاليته وتجنب التبعية لأجندات المانحين، فاعتماد المؤسسات على مصدر تمويل واحد، خاصة إذا كان هذا المصدر حكوميًا أو سياسيًا، يجعلها عرضة للانهيال عند سحب التمويل، كما حدث مع العديد من المؤسسات التي كانت تعتمد بشكل أساسي على

التمويل الأمريكي الذي توقف. وهذا ما تؤكد به اسمه (ع) عندما تقول إن غياب تنوع مصادر التمويل هو أحد الأسباب الجوهرية لأزمة المجتمع المدني، غير أن المشكلة لا تكمن فقط في عدم التنوع، بل في طبيعة العلاقة التي يفرضها التمويل المركزي نفسه، وهو ما يؤدي إلى تقليص قدرة المؤسسات المحلية في المشاركة في تحديد الأولويات وتصميم التدخلات، مقابل تعزيز دورها التنفيذي فقط. الأمر الذي يترتب عليه ضعف ملائمة بعض التدخلات للسياق المحلي، وهشاشة استدامتها، واستمرار التبعية المؤسسية للجهات الممولة

وفي ذات السياق، فإن الورشات والنقاشات التي تنشأ بين المستوى المحلي (القوى المحلية والقوى الدولية) تتطلب نقاش حول فلسفة التمويل (المساعدات)، ذلك أن المساعدات وكما يذكر Lange & Quinn “تصبح جزءًا من السياق الذي تُقدّم فيه.”¹³ وبينما تتجه هذه الورقة إلى إعادة موضوعة مفهوم السلام كعملية فلسطينية، فإن التعامل مع المساعدات يكتسب بعدًا تحليليًا مختلفًا يرتبط بقدرة التمويل على دعم الصمود طويل الأمد، وبناء شراكات حقيقية بين المؤسسات المحلية والجهات المانحة

يكشف مدير إحدى المؤسسات القاعدية في جنوب الضفة الغربية عن التحديات الهيكلية التي تواجه هذه المؤسسات بقوله: «المانحين عندهم أجندات جاهزة، إحنا بنطلب منهم دعم لمشاريع مرتبطة بالأرض وبالصمود، بس غالبًا يكون في شرط إنه المشروع يكون ضمن إطار «بناء السلام» اللي هم فاهمينه، مع إنه في كثير من الأحيان مش مناسب لواقعنا، بنحس حالنا أحيانًا منفذين لسياسات مش فاهمين مين قررها ومين صممها»¹⁴. وبينما توضح هذه الشهادة كيف يمكن لهيمنة الأجندات التمويلية أن تحد من قدرة المؤسسات القاعدية على تصميم تدخلات مرتبطة بالسياق المحلي، فإن ذلك يشكل تناقضًا لتعريف السلام بالاستناد على أهداف التنمية المستدامة عبر بناء مؤسسات قادرة على التأثير.

تشرح ورد ياسين هذا التحدي قائلة إن هناك مؤسسات قاعدية تعتبر فاعلاً أساسياً في بناء الصمود، من خلال إعادة تعريف المشاريع بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع عبر إشراك أصحاب المصلحة في إعداد وكتابة المشروع، وبناء شراكات محلية خصوصاً مع النساء والقيادات المجتمعية، ودمج البعد الاقتصادي مع الاجتماعي والنفسي من خلال منهج تكاملي، والتركيز على التمكين طويل المدى وليس فقط النتائج السريعة، غير أن هذه المؤسسات تواجه صعوبة في الحصول على التمويل لأنها لا تتوافق بالضرورة مع أولويات المانحين، وغالبًا لأنها لا تمتلك الهياكل الإدارية المعقدة التي يطلبها الممولون¹⁵ تكشف هذه الشهادة عن مفارقة مركزية في علاقة المجتمع المدني بالمولين الدوليين، فبينما تُثبت المؤسسات القاعدية من خلال منهجياتها التشاركية والتكاملية، قدرتها على

13. M. Lange & S. Quinn, Conflict-sensitive approaches to development, humanitarian assistance and peace-building: A resource pack (London: International Alert, 2003), 4.

14. رامي عيسى (اسم مستعار)، مقابلة هاتفية مع المؤلف، 22 مارس 2026.

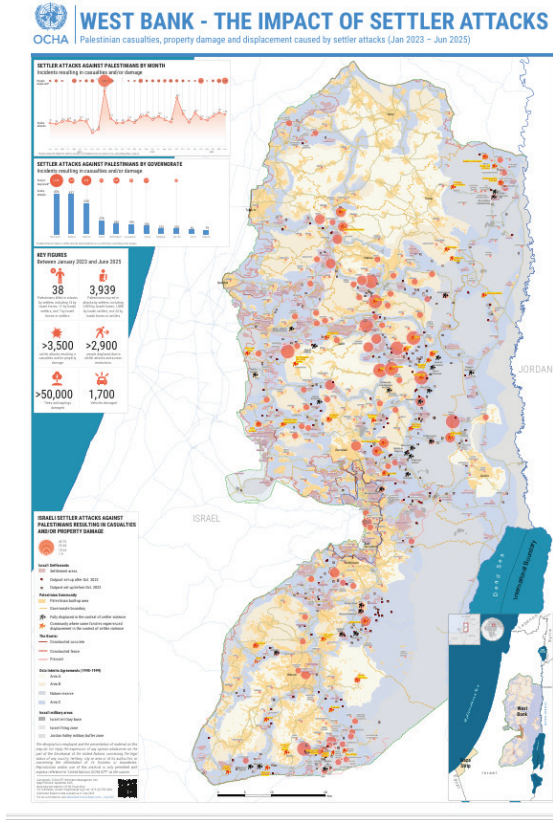
15. ورود ياسين، مرجع سبق ذكره، مقابلة.

10. International Alert, Practical approaches to localization, 2.

11. Charles Haselock, Make it theirs: The imperative of local ownership in communications and media initiatives (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2010), 1.

12. OECD, Peacebuilding in fragile contexts: The role of trust (Paris: OECD, 2020), 7.

العنف الاستيطاني وإعادة تعريف السلام من الأسفل



لا يتشكل «إرهاق السلام على مستوى التفاعلات السياسية العليا فقط، بل يتجسد أيضًا في المجال العام والحياة اليومية للفلسطينيين/ات، فمن ناحية، تتواصل الممارسات اليومية للاحتلال من توسع استيطاني واعتداءات المستوطنين، ومن ناحية أخرى، يبرز صمود المجتمعات الفلسطينية كتعبير حي عن إعادة تعريف السلام من الأسفل باعتباره فعلًا للبقاء المقاوم. وهو ما يعني تعريف السلام بوصفه علاقة مستمرة بين القوى المحلية والدولية داخل المجال الاجتماعي، تهدف إلى تحسين شروط الحياة وتعزيز الصمود في مواجهة التوسع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين

تقدم البيانات الكمية الصادرة عن الأمم المتحدة دليلًا ملموسًا على هذا التصعيد الذي يتزامن مع استمرار الخطاب الدولي حول السلام، تُظهر بيانات أن اعتداءات المستوطنين في

الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من يناير 2023 حتى يونيو 2025 اتسمت بطابع واسع ومنهجي، إذ تم توثيق ما يقارب 3,500 حادثة اعتداء استهدفت الفلسطينيين وممتلكاتهم. شملت هذه الاعتداءات نحو 2,900 حادثة أدت إلى أضرار في الممتلكات وسبل العيش، إضافة إلى تدمير واسع للقطاع الزراعي، إذ تم الإبلاغ عن أكثر من 50,000 شجرة متضررة أو مدمّرة، معظمها من أشجار الزيتون التي تشكل مصدر دخل رئيسي للعديد من الأسر. كما أثّرت هذه الاعتداءات بشكل مباشر على سبل العيش، مع تسجيل ما يقارب 1,700 حادثة مرتبطة بخسائر اقتصادية ومعيشية، إلى جانب حالات متزايدة من التهجير القسري في بعض التجمعات، خاصة في المناطق المصنفة (ج)¹⁶، هذه الأرقام، كما توضح إحدى الناشطات، لا تعكس فقط تصاعداً في العنف، بل تعكس أيضاً تحولاً في كيفية تأطير السلام نفسه. تقول بسمه (ع): «أول شيء بدك تأطير كلمة السلام، السلام أخذ بعد تأطير اقتصادي وليس سياسي، وهذا يخدم المصلحة الإسرائيلية، لأن إسرائيل تضع بأن القضية الفلسطينية حلها بعد اقتصادي تنموي، لا يوجد شعور بالأمان خصوصاً بالضفة، المستوطنات تتوسع،

إنتاج أثر أعمق وأكثر استدامة، فإن آليات التمويل الحالية تعاقبها على هذه الميزة نفسها. ويؤدي ذلك إلى تفضيل المؤسسات القادرة على تلبية المتطلبات الإدارية المعقدة، على حساب المؤسسات القاعدية الأكثر قرباً من المجتمعات المحلية كما يترتب على هيمنة المشاريع قصيرة الأمد تقليص فرص التدخلات المرتبطة بالتمكين طويل المدى وبناء الصمود المجتمعي وهكذا، تعيد آليات التمويل إنتاج فجوة مزدوجة؛ فهي لا تهمش فقط المؤسسات القاعدية، بل تعاقبها على امتلاكها للصفات التي تجعلها أكثر فاعلية في سياقات الاحتلال. ولا يرتبط هذا التهميش بضعف قدرة هذه المؤسسات أو محدودية أثرها، بقدر ما يعكس عدم توافق أدوات التمويل الدولية مع طبيعة عمل المؤسسات القاعدية وأساليب تدخلها طويلة الأمد. لذلك، فإن معالجة إقصاء المؤسسات القاعدية لا تنفصل عن إعادة التفكير في بنية التمويل نفسها، وآليات توزيع الموارد بين الفاعلين المحليين والدوليين

بناء على ذلك، فإن معالجة أثر التمويل في إنتاج إرهاق السلام لا تتطلب زيادة الموارد فقط، بل إعادة التفكير في بنية التمويل ذاتها. ويشمل ذلك الانتقال من تمويل المشاريع القصيرة إلى التمويل المؤسسي طويل الأمد، ومن الاعتماد على مانح واحد إلى تنويع مصادر التمويل، ومن تركيز الموارد في المؤسسات المركزية إلى دعم المؤسسات القاعدية، ومن فرض نماذج جاهزة إلى تصميم مشترك للتدخلات ينطلق من السياق الفلسطيني واحتياجات المجتمعات المتضررة

16. OCHA, West Bank: The impact of settler attacks (January 2023 – June 2025) (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2025).

هجمات المستوطنين واسعة، البؤر الاستيطانية غير شرعية. السلام لم يتحقق لا بالبعد السياسي ولا الاقتصادي داخليا».¹⁷

يصف أحد المزارعين في منطقة مسافر يطا، الذي يواجه بشكل شبه يومي اعتداءات المستوطنين ومحاولات التهجير، كيف انفصل الخطاب السياسي عن واقعه اليومي: «أنا سمعت عن صفقة القرن، سمعت عن الاتفاقيات الإبراهيمية، وكل مرة بقولوا رح يصير سلام. بس السلام بالنسبة إلي شو؟ هو إنه المستوطن يبعد عن أرضي وإنه أقدر أوصل أولادي لمدرستهم بدون ما أخاف عليهم، اللي بصير على الأرض غير اللي بتحكيه القنوات».¹⁸

توضح أعمال Autesserreg Mac Ginty Richmond بأن السلام بفقد قدرته على إنتاج معنى عندما لا يكون ممثلاً للمجتمع أو مرتبطاً بتجربته اليومية، فالسلام لا يُنتج عبر الاتفاقيات أو الأطر المؤسسية، بل من خلال التفاعل الاجتماعي والتجربة اليومية التي تعزز صمود الفلسطينيين على أرضهم. وفي الحالة التي لا يرى فيها المجتمع نفسه ممثلاً في عملية السلام فإنه ينسحب منها على مستوى الإدراك والثقة، وهو ما يتطلب إعادة تعريف السلام وفقاً لأهداف التنمية المستدامة رقم 16. غير أن هذا الهدف، كما توضح هذه الورقة، لا يمكن تحقيقه في السياق الفلسطيني بمعزل عن تعزيز صمود الناس على أرضهم، وهنا تنكشف حدود المقاربات التقليدية لبناء السلام، وتدفعنا نحو إعادة التفكير في السلام بوصفه عملية مرتبطة بالصمود اليومي وتعزيز قدرة الفلسطينيين في الحفاظ على أراضيهم

الصمود كإعادة تعريف للسلام من الأسفل

في مقابل هذا المشهد من العنف والتوسع الاستيطاني، تبرز صورة أخرى تعيد تعريف السلام من داخل الواقع المعيشي. فإذا كان المسار السياسي مغلقاً ونخبوياً، وإذا كانت هجمات المستوطنين تتسارع فإن القدرة على الزراعة في الأراضي المهددة، إنشاء المشاريع الصغيرة في المناطق المصنفة «ج»، بناء البيوت البلاستيكية، وتطوير شبكات الدعم المجتمعي تمثل جوهر إعادة تعريف السلام في سياق الاحتلال: «تعزيز قدرة الناس في الصمود على أرضها»

تصف إحدى المزارعات في منطقة الأغوار هذا التحول بالقول: «لما حظوا لنا البيت البلاستيكي، حسيت إنه حدا فكر فينا. بدنا نعيش. البيت البلاستيكي هو مصدر رزقنا وهذا سلام عائلتنا، لأنه خلّاني أقدر أبقى على أرضي وأزرع وأطعم ولادي من تعب أيدي».¹⁹ وتشرح إحدى المستفيدات من برامج التمكين الاقتصادي كيف يمكن للمشاريع الصغيرة أن تصبح ملاذاً أخيراً لاستعادة الشعور بالقدرة على العمل بقولها: «المشاريع الصغيرة هون

17. بسمه (ع)، مرجع سبق ذكره، مقابلة شخصية.

18. أبو أحمد (مزارع)، مقابلة هاتفية، 23 مارس 2026

19. بسمه أم رامي (مزارعة)، مقابلة هاتفية مع المؤلف، 22 مارس 2026.

زي الأمل، يعني إحنا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية خلال السنتين الأخيرتين، وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي وأزمة الرواتب، أصبحت هذه المشاريع مصدر دخل للعائلة».²⁰

وبينما تنقلنا الشهادة الأولى إلى السلام العائلي الذي يتكسر في القدرة على العيش عبر التمكين الاقتصادي للعائلات وهو ما يذهب بنا نحو النظر إلى المفهوم من خلال ممارساته في سياق الحياة اليومية للفلسطينيين تذهب بنا الشهادة الثانية إلى أهمية هذه المشاريع بارتباطها بتردي الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين

وهكذا، تتشكل في الحالة الفلسطينية مفارقة مركزية، فبينما يُدار السلام كمسار تفاوضي مغلق في غرف المؤتمرات، يُمارس العنف الاستيطاني بشكل يومي على الأرض، ويُنتج الناس فهماً بديلاً للسلام لا ينتظر اتفاقيات ولا تصريحات، بل يتجسد في قدرتها على العيش، وهذا الفهم البديل هو ما تتبناه هذه الورقة كأساس لإعادة تعريف سياسات السلام في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

المجتمع المدني وتعزيز الصمود الفلسطيني

يسهم المجتمع المدني الفلسطيني في تحويل الصمود إلى ممارسات يومية تعيد تعريف السلام من خلال دعم البقاء على الأرض، وحماية الناس، وتعزيز تمكينهم الاقتصادي، هنا يكمن دور مؤسسات المجتمع المدني في العمل على إنتاج معنى للسلام من الأسفل عبر مشاريع تمكّن الفئات الأكثر تهميشاً من الصمود على أرضها، فالمجتمع المدني، ممثلاً في مؤسسات التنمية المحلية، والمراكز النسوية، والهيئات الشبابية، واللجان الشعبية، لم يعد يقتصر دوره على تقديم الإغاثة الطارئة، بل تحول إلى فاعل في إعادة تعريف العلاقة بين الناس وأرضهم، ذلك أن تعزيز قدرة المزارعين على البقاء في أراضيهم المهددة بالاستيطان، وتمكين النساء من إنشاء مشاريع مدرة للدخل في مناطق «ج» المحاصرة، ودعم الشباب في تطوير بدائل اقتصادية تقاوم سياسات الفصل، كلها ممارسات ذات معنى، لأنها تحول الصمود من شعور داخلي إلى فعل ملموس على الأرض

يتجلى دور المجتمع المدني في هذا السياق من خلال العمل على مستويين متكاملين، المستوى الأول يتعلق بتخفيف وطأة الاحتلال اليومية عبر توفير بدائل عملية للمنظومة القمعية، مثل دعم الزراعة لحماية الأراضي من المصادرة، إنشاء مساحات مجتمعية آمنة في المناطق المهمشة، وتطوير برامج الحماية النفسية والاجتماعية للأطفال الذين يعيشون تحت وطأة عنف الاحتلال والمستوطنين. في هذا السياق، تقدم ورد ياسين، باحثة ومتخصصة في مجال التنمية وتمكين المرأة، رؤية للسلام إذ تؤكد على ضرورة النظر إلى السلام كحالة مجتمعية ديناميكية يعيشها الأفراد بشكل يومي. توضح ورد أن هذا الفهم البديل للسلام يقوم على عناصر أساسية تشمل: القدرة على الاستمرار والعيش بكرامة رغم

20. رسميه (أم يحيى) (مستفيدة من برنامج تمكين اقتصادي)، مقابلة هاتفية، 20 مارس 2026.

الأزمات، وجود شبكات دعم اجتماعي متماسكة، تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية ولو بشكل جزئي، وتقليل أشكال العنف الناجمة عن الفقر والتهميش والإقصاء.²¹ بالتالي، يصبح السلام في هذا الإطار مرادفاً للصمود والمواجهة من أجل الاستمرار والحياة، إذ لا يُنظر إلى الحل السياسي، بل يتم العمل على تمكين الأفراد، وخاصة النساء، ليكونوا قادرين على التكيف والعمل والإنتاج واتخاذ القرار داخل واقع غير مستقر، مع توفير الحماية لأنفسهم ولأسرهم على كافة المستويات

غير أن فهم دور المجتمع المدني يتطلب النظر إليه بوصفه مجاًلاً متنوعاً وغير متجانس، يتوزع بين منظمات مركزية ذات ارتباط وثيق ببرامج المانحين، ومؤسسات قاعدية تعمل في سياقات محلية أكثر صعوبة، ففي حين يتركز جزء كبير من النشاط المؤسسي والتمويلي في المدن الرئيسية، وبشكل خاص في المراكز الحضرية، يحدث ذلك مقابل شعور بتهميش بعض المحافظات والمناطق الأخرى

توضح هذه الرؤية أن الصمود لا يقتصر على مقاومة التهجير أو البقاء المادي على الأرض، بل يشمل أيضاً قدرة الأفراد والمجتمعات على الحفاظ على علاقات اجتماعية متماسكة، ومصادر دخل، وإحساس بالكرامة، ومساحة لاتخاذ القرار. ومن هنا، يصبح دور المجتمع المدني مهماً لأنه يعمل في المساحة التي يلتقي فيها الاقتصادي بالاجتماعي والنفسي والسياسي. فمشروع صغير مدر للدخل، أو شبكة دعم نسوية، أو مبادرة شبابية محلية، لا تمثل تدخلات تنموية منفصلة عن السلام، بل ممارسات تعيد تعريف السلام بوصفه قدرة يومية على الحياة رغم الاحتلال

تظهر في المقابل مؤسسات قاعدية محلية تلعب دوراً حيوياً في التعامل مع التحديات اليومية للفلسطينيين، خصوصاً في المناطق المصنفة (ج) والمناطق الريفية والبدوية، في الوقت الذي تعمل به هذه المؤسسات عبر قربها من الناس وقدرتها على فهم احتياجاتهم بشكل مباشر، ومع ذلك، لا زالت تواجه قيوداً تتعلق بضعف الموارد، وصعوبة الوصول إلى التمويل، ومحدودية الاندماج في شبكات العمل المرتبطة بالمانحين

بدائل السياسات: من الحلول النقدية إلى نماذج بديلة قابلة للتطبيق

لا تنطلق البدائل السياساتية المقترحة في هذه الورقة من الحاجة إلى تحسين إدارة التمويل فقط، بل من ضرورة إعادة بناء العلاقة بين السلام، الصمود، والمشاركة المحلية. فإذا كان إرهاب السلام ينتج عن انفصال مسارات السلام عن التجربة اليومية للفلسطينيين، فإن معالجة هذا الإرهاب تتطلب نقل مركز القرار من النخب والمؤسسات الدولية إلى المجتمعات المتأثرة، وتحويل التمويل من أداة قصيرة الأمد إلى رافعة للصمود المؤسسي والمجتمعي. لذلك، تقترح الورقة خمسة تحولات مترابطة: من التشاور الرمزي إلى صنع القرار التشاركي؛ ومن تمويل المشاريع إلى التمويل المؤسسي طويل الأمد؛ ومن التبعية

لمانح واحد إلى تنويع مصادر التمويل؛ ومن تركيز الموارد في المركز إلى إعادة توزيعها نحو المؤسسات القاعدية؛ ومن استيراد نماذج جاهزة إلى التصميم المشترك للحلول

لا تقتصر البدائل السياساتية المقترحة في هذه الورقة على إعادة تنظيم العلاقة بين الممولين والمجتمع المدني، بل تسعى أيضاً إلى إعادة تعريف معايير الفاعلية والاستدامة والملاءمة المحلية في تدخلات السلام والصمود، وانطلاقاً من الفجوات التي ناقشتها الورقة، هيمنة الأجندات الدولية، وإقصاء المؤسسات القاعدية، والتبعية التمويلية، تقترح الورقة مجموعة من البدائل العملية القابلة للتطبيق على المدين القصير والطويل.²²

21. ورد ياسين (باحثة ومتخصصة في مجال التنمية وتمكين المرأة)، مقابلة هاتفية، 22 مارس 2026.

البديل الأول: من «التشاور الرمزي» إلى «صنع القرار التشاركي»

النموذج الحالي	البديل المقترح	الأثر
يُستشار الفاعلون المحليون بعد تصميم البرامج، وتكون مشاركتهم شكلية (مجموعات تركيز، استبيانات).	يشارك الفاعلون المحليون (مؤسسات المجتمع المدني القاعدية، واللجان الشعبية، والقيادات المجتمعية، والمجموعات النسوية والشبابية، والمزارعين، والفاعلين المجتمعيين العاملين بشكل مباشر داخل المجتمعات المتأثرة بالعنف والاستيطان) في صنع القرار من البداية؛ تحديد الأولويات، تصميم البرامج، وضع مؤشرات النجاح، وتقييم النتائج.	تعزيز ملائمة التدخلات للسياق المحلي، وزيادة الثقة المجتمعية، وتحسين استدامة أثر البرامج.
آلية التطبيق العملية: إنشاء «لجان برامج مشتركة» (إلزامية في كل منحة كبيرة، تتكون من 50% ممولين دوليين و50% ممثلين، بحيث يتم اختيار الممثلين عبر شبكات المجتمع المدني المحلية من خلال عملية ترشيح وانتخاب تراعي التنوع الجغرافي وتمثيل الفئات المهمشة والخبرة الميدانية، مع تحديد مدة زمنية للتمثيل وآليات للمساءلة والتدوير، في ذات الوقت تتمتع هذه اللجان بسلطة تعليق أو إعادة توجيه التمويل إذا تبين أن البرامج لا تستجيب للاحتياجات المحلية، وعلى المانحين تضمين هذا الشرط في عقود التمويل كشرط إلزامي، لا كتوصية اختيارية.		

البديل الثاني: من «تمويل المشاريع» إلى «التمويل المؤسسي طويل الأمد»

النموذج الحالي	البديل المقترح	الأثر
مشاريع قصيرة الأمد (12-36 شهراً)، تنتج تدخلات متكررة دون أثر تراكمي، وتخلق حالة من «التبعية الدورية» حيث تنتظر المؤسسات الدورة التمويلية التالية	دعم مؤسسي طويل الأمد يمتد لعدة سنوات، بما يسمح ببناء قدرات المؤسسات المحلية وتعزيز استدامتها، مع تقييمات مرحلية دورية تهدف إلى تعديل المسار وتحسين التدخلات بدلاً من وقف التمويل	بناء استدامة مؤسسية أكبر، وتقليل التبعية التمويلية، وتعزيز قدرة المؤسسات على تطوير أثر محلي طويل الأمد
آلية التطبيق العملية: تحويل نسبة لا تقل عن 30% من محافظ التمويل المخصصة «لبناء السلام» من «صناديق المشاريع» إلى «صناديق دعم مؤسسي» كخطوة أولية استرشادية تُدار عبر آليات تمويل متعددة السنوات		
تمنح هذه الصناديق بناءً على خطة استراتيجية مؤسسية (لا خطة مشروع)، وتشمل تمويل التكاليف التشغيلية الثابتة (رواتب، بنية تحتية، تطوير قدرات)، وليس فقط أنشطة المشاريع، بحيث يشترط في هذه الصناديق أن تذهب أولوية التمويل للمؤسسات القاعدية في المناطق المهمشة		

البديل الثالث: من «التبعية لجهة مانحة واحدة» إلى «تنويع مصادر التمويل والاستقلالية المالية»

النموذج الحالي	البديل المقترح	
اعتماد معظم المؤسسات على مصدر تمويل واحد (غالباً أمريكي أو أوروبي)، مما يجعلها عرضة للانهايار عند سحب التمويل، ويجبرها على تبني أجنداث المانحين.	بناء استراتيجيات تمويل متنوعة (محلي، إقليمي، دولي، تمويل جماهيري، اقتصادات اجتماعية)، بحيث لا تتجاوز مساهمة أي جهة مانحة كنسبة استرشادية ٤٠٪ من ميزانية المؤسسة، بما يعزز تنوع مصادر التمويل ويحد من التبعية.	تقليل التبعية التمويلية وتعزيز استقلالية المؤسسات وقدرتها على تطوير تدخلات أكثر استدامة وملاءمة للسياق المحلي.
على مؤسسات المجتمع المدني تطوير آليات أو وحدات مرنة لتنويع مصادر التمويل، بما يتناسب مع حجم المؤسسة وقدراتها الإدارية بحيث تعمل على:		
- تطوير آليات تمويل محلي (مثل حملات تمويل جماهيري رقمية، شراكات مع القطاع الخاص المحلي (رجال الأعمال). - بناء احتياطي مالي طارئ يعادل ٦ أشهر من المصروفات التشغيلية. - التقدم معاً للحصول على تمويل (تشكيل كونسورتيوم مؤسساتي) للتأكد من القدرة على التمثيل.		
على المانحين، في المقابل، دعم هذه الوحدات كبند مستقل في المنح، بدلاً من فرض قيود تمنع تنويع المصادر.		

البديل الرابع: من «تركيز التمويل في المركز» إلى «إعادة التوزيع نحو المؤسسات القاعدية»

النموذج الحالي	البديل المقترح	الأثر
تتركز الموارد والتمويل والاهتمام الدولي في المؤسسات المركزية في المدن الكبرى بينما تعاني المؤسسات القاعدية في المناطق المهمشة (الأغوار، مسافر يطا، المناطق المصنفة «ج») من ضعف التمويل وصعوبة الوصول.	إعادة توجيه نسبة لا تقل عن 40% كنسبة استرشادية من التمويل المخصص للمجتمع المدني الفلسطيني نحو المؤسسات القاعدية، مع بناء آليات تضمن مشاركتها في صنع القرار على المستوى الوطني والدولي.	تحسين ملاءمة التدخلات للسياقات المحلية، وتعزيز تمثيل المجتمعات المهمشة في صنع القرار، وتقوية قدرة المؤسسات القاعدية على بناء صمود طويل الأمد.
آلية التطبيق العملية:		
- على المانحين اعتماد معايير توزيع جغرافي إلزامية، تحدد أن كل منحة كبيرة يجب أن تخصص نسبة محددة (مثلاً 40%) للمؤسسات التي يقع مقرها الرئيسي في المناطق المصنفة «ج» أو المناطق الريفية والبدوية. - تبسيط متطلبات الامتثال الإداري والمالي للمؤسسات القاعدية (تقبل نماذج محاسبية مبسطة، تقارير نوعية بدل كميات من الوثائق، دعم فني لبناء الهياكل بدلاً من اشتراطها مسبقاً).		
إنشاء «صندوق دعم المؤسسات القاعدية» يُدار بشكل مشترك بين ممولين دوليين وشبكة من المؤسسات القاعدية المنتخبة، يكون له سلطة مستقلة في توزيع المنح الصغيرة والمتوسطة دون تدخل المانحين في التفاصيل اليومية.		

البديل الخامس: من «المنطق الإسقاطي» إلى «التصميم المشترك للحلول»

النموذج الحالي	البديل المقترح	الأثر
يستورد المانحون نماذج جاهزة من سياقات أخرى (غالباً من سياقات حروب أهلية أو نزاعات إثنية) ويفرضونها على السياق الفلسطيني دون تكييف، بافتراض أن لديهم معرفة مسبقة بما هو مناسب.	تصميم مشترك للحلول بين المانحين والمؤسسات القاعدية والمجتمعات المحلية، يبدأ من تحليل السياق المحلي (الاحتلال، الاستيطان، العنف اليومي) وليس من نموذج جاهز.	تعزيز ملائمة التدخلات للسياق المحلي، وزيادة مشاركة المجتمعات في صنع القرار، وتحسين استدامة الأثر.
آلية التطبيق العملية: التزام المانحين، كشرط لأي منحة بناء سلام، بإجراء «تشخيص سياق تشاركي» يستغرق 3-6 أشهر، ويُنفذ بالشراكة بين المؤسسات القاعدية، والقيادات المجتمعية، والمجموعات النسوية والشبابية، والباحثين المحليين، والمجتمعات المتأثرة بشكل مباشر بالعنف والاستيطان، بحيث يُبنى تصميم التدخلات على نتائج هذا التشخيص. إنشاء «كتالوج بدائل» فلسطيني يوثق نماذج الصمود الناجحة (مثل البيوت البلاستيكية في الأغوار، التعاونيات الزراعية في مناطق المستوطنات، برامج التمكين الاقتصادي للنساء في المناطق المهددة)، ويُستخدم هذا الكتالوج كمرجع لتصميم أي تدخل جديد، بدلاً من استيراد نماذج خارجية بينما يُدار من خلال منصة تشاركية تضم مؤسسات قاعدية، وباحثين محليين، ومراكز أبحاث وجامعات فلسطينية، بما يضمن تحديثه الدوري وربطه بالتغيرات الميدانية واحتياجات المجتمعات المحلية على المانحين تخصيص بند مالي في كل منحة لتغطية تكاليف «التكييف المحلي، بحيث يُسمح بتعديل خطط العمل بنسبة تصل إلى 30% بعد بدء التنفيذ، بناءً على ملاحظات المؤسسات القاعدية والمجتمعات المحلية.		

التوصيات: نحو إعادة تعريف السلام كصمود

استناداً إلى التحليل السابق، لا تكمن أزمة السلام في النزاعات الممتدة في غياب المبادرات، بل في طبيعة هذه المبادرات وكيفية تصميمها وتنفيذها. وعليه، تتطلب معالجة ظاهرة «إرهاق السلام» وتآكل معناه الاجتماعي إعادة توجيه سياسات السلام نحو مقاربات أكثر ارتباطاً بالسياق المحلي، وأكثر استدامة، وأكثر شمولاً. وفي هذا الإطار، تُطرح التوصيات التالية، والتي تنطلق جميعها من الفهم المركزي للسلام كصمود، أي كقدرة المجتمعات التي تعيش تحت الاحتلال على البقاء على أرضها

أولاً: للجهات المانحة

تبنى هذه الورقة خمسة بدائل سياساتية مترابطة تعيد تعريف علاقة المانحين بالمجتمع المدني الفلسطيني من علاقة أبوية إلى شراكة قائمة على التوازن والاستدامة. يلخصها الجدول أدناه

البديل	من (النموذج الحالي)	إلى (البديل المقترح)
الأول: صنع القرار التشاركي	التشاور الرمزي بعد تصميم البرامج	مشاركة في صنع القرار من البداية (تحديد أولويات، تصميم، تقييم)
الثاني: التمويل المؤسسي طويل الأمد مشاريع قصيرة الأمد (36-12 شهراً) تنتج تبعية دورية دعم مؤسسي طويل الأمد (7-5 سنوات) يبني قدرات ويعزز استدامة		
الثالث: تنويع مصادر التمويل	اعتماد على جهة مانحة واحدة (غالباً أمريكية أو أوروبية)	استراتيجية تمويل متنوعة لا تتجاوز فيها نسبة أي مانح 40%
الرابع: إعادة التوزيع نحو المؤسسات القاعدية	تركيز التمويل والاهتمام في مؤسسات المدن الكبرى (خاصة رام الله)	توجيه 40% من التمويل للمؤسسات القاعدية في المناطق المهمشة (ج، الأغوار، البدوية)
الخامس: تصميم تدخلات منطلقة من السياق المحلي	استيراد نماذج جاهزة من سياقات أخرى دون تكييف	تصميم تدخلات تشاركية تنطلق من تحليل الواقع المحلي واحتياجات الفلسطينيين.

ثانياً: لصّاع السياسات

- إشراك التجمعات الفلسطينية في تصميم وتنفيذ برامج الصمود عبر الانتقال من مقاربات تركز على النخب والمسارات التفاوضية المغلقة إلى مقاربات تشاركية تدمج المجتمعات التي تعيش عنف الاحتلال في جميع مراحل العملية، من التشخيص إلى التنفيذ والتقييم، إذ أن المشاركة الفعلية تعزز الشرعية وتحد من «الانفصال» الذي يغذي إرهاب السلام، ويمكن تطبيق ذلك من خلال إنشاء منصات تشاور محلية دائمة تضم المؤسسات القاعدية والقيادات المجتمعية والنساء والشباب في المناطق المتأثرة، على أن تُشرك هذه المنصات في مراحل التشخيص وتصميم البرامج والتقييم
- إعادة تعريف مؤشرات النجاح بحيث تتجاوز المؤشرات الكمية التقليدية (عدد الورش، المشاركين، الأنشطة، التقارير) إلى مؤشرات نوعية تعكس المعنى الحقيقي كصمود، مثل مستوى الثقة المجتمعية، درجة المشاركة الفعلية للفئات المهمشة، التغير في العلاقات الاجتماعية نحو مزيد من التضامن، ومدى تحسن قدرة الفئات المهمشة على البقاء على أرضها في وجه سياسات الاحتلال والاستيطان.
- ربط المستويات المختلفة لعملية السلام وذلك من خلال تصميم سياسات تستند إلى المعرفة التي تعيشها المناطق الفلسطينية التي تعاني من العنف والاستيطان. تبني مقاربات حساسة للسياق عبر التخلي عن النماذج الموحدة التي تستوردها المؤسسات الدولية من سياقات أخرى دون تكييف محلي، واعتماد مقاربات مرنة تنطلق من تحليل الواقع الفلسطيني وخصوصياته السياسية والاجتماعية، خصوصاً في المناطق المصنفة «ج»، والأغوار، والمناطق الريفية والبدوية التي تواجه أشد أشكال الضغط الاستيطاني. ثالثاً: للمجتمع المدني
- تطوير خطاب سلام مرتبط بحياة الناس عبر إعادة صياغة خطاب المجتمع المدني بحيث يكون أكثر ارتباطاً بتجارب الناس اليومية واحتياجاتهم.
- تنويع مصادر التمويل عبر عدم الاعتماد على مصدر تمويل واحد (خاصة الأمريكي أو الأوروبي)، بل بناء استراتيجية تمويل متنوعة (محلية، إقليمية، دولية، تمويل جماهيري) تعزز استقلالية المؤسسات وتقلل من تبعيتها لأجندات المانحين، وتسمح بالتركيز على الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات.
- إشراك الشباب بشكل حقيقي عبر تجاوز الإشراك الرمزي للشباب إلى إشراكهم الفعلي في تصميم وتنفيذ مبادرات تعزيز الصمود، بما يشمل تمثيل الشباب في مواقع صنع القرار داخل المؤسسات، وليس الاكتفاء بمشاركتهم كمستفيدين أو منفذين للأنشطة.

- بناء جسور بين المجتمع والسياسات عبر نقل أصوات المجتمعات التي تعيش الصمود اليومي إلى صناع القرار، وتعزيز الحوار بين المستويات المختلفة. على المؤسسات القاعدية أن تكون في قلب هذه العملية، لأنها الأقدر على ترجمة احتياجات الصمود إلى سياسات قابلة للتنفيذ بما يشمل تطوير منصات حوار دورية وآليات تنسيق تسمح بإدماج الخبرات المحلية في تصميم السياسات العامة.
- جعل بناء الثقة هدفاً أساسياً للتدخلات، عبر تطوير برامج تشاركية وشفافة ترتبط باحتياجات الناس وتمنحها دوراً فعلياً في صنع القرار والتقييم.
- التركيز على تمكين الفئات المهمشة عبر تبني استراتيجية تمكين (النساء، الشباب، المزارعون، سكان المناطق المهدة) ليس كعمل إغاثي بل كعمل صمود بحد ذاته. يشمل ذلك: مشاريع تمكين اقتصادي (مشاريع مدرة للدخل، دعم المشاريع الصغيرة)، بناء قدرات (مهارات، قيادة، إدارة مالية)، تعزيز التماسك المجتمعي (مبادرات تعاونية، مجموعات دعم)، ودمج البعد الاقتصادي مع الاجتماعي والنفسي من خلال منهج تكاملي.

رابعاً: للمجتمع الدولي والجهات الضاغطة

(الدول، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمات الحقوق الدولية)

لا يمكن لخطاب الصمود، مهما كان عميقاً، أن يحل محل مسؤولية المجتمع الدولي في معالجة جذور الاحتلال، فالصمود وحده يظل دفاعاً عن البقاء لا طريقاً إلى التحرر، إذا لم يُرافقه تغيير في ميزان القوى الدولي. وعليه

- تفعيل آليات المساءلة القانونية والدبلوماسية تجاه إسرائيل عبر الانتقال من الخطاب الإنساني إلى الأفعال القانونية، بما يشمل: فرض عقوبات على المستوطنين (تجميد أصول، منع تأشيرات)، مقاطعة منتجات المستوطنات رسمياً، والضغط لفتح تحقيق دولي في جرائم الاحتلال كسياسة منهجية للتهجير القسري.
- تفعيل آلية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين في المناطق المصنفة «ج» عبر إنشاء آلية مراقبة وحماية دائمة في المناطق الأكثر تعرضاً للاستيطان (الأغوار، مسافر يطا، جنوب الخليل)، لتوثيق الاعتداءات وردعها لحظة وقوعها، وكسر حلقة الصمت الدولي التي تشجع المستوطنين على استمرار العنف.

1. Autesserre, Séverine. The Frontlines of Peace: An Insider's Guide to Changing the World. Oxford: Oxford University Press, 2021.
2. Donais, Timothy, Alistair D. Edgar, and Kirsten Van Houten, eds. Sustainable Development Goal 16 and the Global Governance of Violence: Critical Reflections on the Uncertain Future of Peace. Abingdon: Routledge, 2024.
3. Haselock, Charles. Make it theirs: The imperative of local ownership in communications and media initiatives. Washington, DC: United States Institute of Peace, 2010.
4. International Alert. Practical approaches to localisation in peacebuilding. London: International Alert, 2024.
5. Interpeace. Peace in Cyprus: An insight into public opinion. Geneva: Interpeace, 2019.
6. Interpeace. Peace in Cyprus: An insight into public opinion. Geneva: Interpeace, 2019.
7. Interpeace. Peace is a process: Annual report 2007-2008. Geneva: Interpeace, 2008.
8. Lange, M., & Quinn, S. Conflict-sensitive approaches to development, humanitarian assistance and peacebuilding: A resource pack. London: International Alert, 2003.
9. Mac Ginty, Roger. "Hybrid peace: The interaction between top-down and bottom-up peace." Security Dialogue 41, no. 4 (2010).
10. OCHA. West Bank: The impact of settler attacks (January 2023 – June 2025). United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 2025. <https://www.ochaopt.org/content/west-bank-impact-setter-attacks-january-2023-june-2025>
11. Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR). Public Opinion Poll No. 89. September 2023.
12. Richmond, Oliver P. A Post-Liberal Peace. London: Routledge, 2011.

1. (خ)، رامي (خبير اقتصادي). مقابلة شخصية. رام الله، 24 مارس 2026.
2. حسنا (ر) (باحثة في الشؤون الاقتصادية). مقابلة شخصية. 25 مارس 2026.
3. بسمه (ع) (باحثة وناشطة). مقابلة شخصية. رام الله، 26 مارس 2026.
4. "أبو أحمد" (مزارع). مقابلة هاتفية. 23 مارس 2026.
5. بسمه أم رامي (مزارعة). مقابلة هاتفية. 22 مارس 2026.
6. ياسين، ورد (باحثة ومتخصصة في مجال التنمية وتمكين المرأة). مقابلة هاتفية. 22 مارس 2026.
7. رسميه (أم يحيى) (مستفيدة من برنامج تمكين اقتصادي). مقابلة هاتفية. 20 مارس 2026.
8. عيسى، رامي (اسم مستعار). مقابلة هاتفية. 22 مارس 2026.

ورقة سياسات (2026)

إرهاق السلام وتآكل المعنى:
إعادة التفكير في معنى السلام
في ضوء الصمود الفلسطيني

نور صالحية

